ولا بعضه يدعو للدين وبعضه يدعو للدنيا بخلاف كلام البشر لاختلاف
قواهم وأغراضهم وأحوالهم ومنها أنه سائر كتب الله تعالى لا إعجاز
فيها من حيث النظم والتأليف لأنه المسمى لا تتحدى بذلك بخلاف الأخبار
بالغيوب فإن الكل فيها مشترك فيه ولكون المسمى كذلك كان
كلما في القرآن المحكي عنهم إنما هو حكاية لمعنى ألفاظهم ذكره ابن جني
وغيره ومنها وقع في القرآن آيات متشابهات من حيث النظم
كإيراد القصة الواحدة في صور وفواصل مختلفة كو كلا وفكلا
يذبحون ويذبحون سنريه وسأريه وذلك كثير وقد أفرد خلائق
الجواب عن ذلك بتآليف مختلفة مستقلة ومن حيث إيهام التعارض
عند عدم التأمل نحو ولا يتساءلون وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون
وأول من تكلم في الجواب عن ذلك ابن عباس ثم تبعه الأئمة
حتى أفرد بعضهم ذلك بالتآليف كما أفردوا في مختلف الحديث
وبيان الجمع بين الأحاديث المتعارضة ومن حيث إنها من المتشابه
الذي استأثر الله تعالى بعلمه أو علمه أيضا الراسخون في العلم
وهو مبحث طويل فلا بأس بذكر خلاصته وهي قيل القرآن كله
محكم كما في آية وقيل كله متشابه كما في آية والأصح انقسامه
إليهما والمراد بأحكمت آياته أتقنت وتنزهت عن بعض بخلوها
وبمتشابها أنه يشبه بعضه بعضا في الحق والصدق والإعجاز
ثم المحكم ما عرف المراد منه قيل ولو بالتأويل والمتشابه ما استأثر
الله تعالى بعلمه كالساعة والحروف المقطعة أوائل السور
وفيه أقوال أخر ثم المتشابه هل علمه فيه قولان منشؤهما

هل

هل الوقف على العلم من قوله تعالى والراسخون في العلم وعليه طائفة
قليلة كمجاهد والضحاك وهو رواية عن ابن عباس وقال النووي
إنه الأصح لأنه يبعد أن يخاطب الناس بما لا سبيل لأحد من الخلق
إلى معرفته وابن الحاجب أنه المختار والأكثرون من الصحابة
رضي الله تعالى عنهم فمن بعدهم خصوصا أهل السنة أن الوقف على إلا الله
من قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله وهو أصح الروايات عن ابن عباس
وعن ابن السمعاني اختيار الأول وقف قوم وجمع بعضهم
بأنه من المتشابه ما يمكن الوقوف عليه ومنه ما لا يمكن فصح الوقفان
بهذا الاعتبار ومن المتشابه ذكر آيات الصفات التي فيها ذكر
نحو الاستواء واليد والعين وجمهور أهل السنة منهم أكثر السلف
وأهل الحديث على تفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى مع
تنزيهه عن ظواهرها وذهب الخلف إلى تأويلها بما يليق بجلاله
تعالى وكان إمام الحرمين يميل إلى هذا ثم رجع عنه فقال والذي
نرتضيه دينا وندين الله تعالى به عقدا اتباع سلف الأمة فإنهم
درجوا على ترك التعرض لمعانيها وتبعه ابن الصلاح فقال على
ذلك مضى صدر الأمة وساداتها وإياها اختار أئمة الفقهاء
وقادتها وإليها دعا أئمة الحديث والنحو فقال وأحسن فيه
قال لا يصرف اللفظ عن ظاهره إلا بدليل منفصل وهو إما لفظي
لا يعتبر هنا لأنه مظنون إذ القطع به يتوقف على انتفاء الاحتمالات
العشر وهو مظنون وإما عقلي وهو إنما يفيد صرف اللفظ عن
ظاهره لاستحالته دون إثبات المعنى المراد لأنه ترجيح مجاز